

برعاية البنك المركزي

جامعة النيل والبنك التجاري الدولي يطلقان أول برنامج أكاديمي من نوعه في مصر لتعزيز التمويل المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة

تحت رعاية البنك المركزي المصري وقعت جامعة النيل الأهلية مذكرة تفاهم مع البنك التجاري الدولي (CIB)، لإعداد وتصميم أول برنامج أكاديمي من نوعه في مصر لتخريج متخصصين في التمويل المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة.

تأتي هذه الخطوة في إطار دور جامعة النيل الأهلية ممثلة في كلية إدارة الأعمال بتصميم البرامج النوعية والتخصصية التي تتلاءم مع متطلبات واحتياجات السوق والخريجين، واستجابة لخطة البنك المركزي المصري في دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل للشباب، وتعزيز الشمول المالي.

وقع الاتفاقية عن جامعة النيل الأهلية الدكتور/ وائل عقل، رئيس الجامعة، وعن البنك التجاري الدولي الدكتورة/ داليا عبد القادر رئيس قطاع التمويل المستدام، والأستاذ/ رشوان حمادي رئيس مجموعة قطاعات العملاء ومنتجات التجゼئة المصرفية، والأستاذ/ محمد السناري رئيس قطاع الموارد البشرية، وذلك بحضور الأستاذ/ شريف لقمان - وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الشمول المالي، والدكتور/ حسن يوسف علي، عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة النيل.

من جانبه رحب الدكتور وائل عقل - رئيس جامعة النيل؛ بالتعاون المستمر والمثمر مع البنك التجاري الدولي، مشيرًا إلى أن الجامعة والبنك يجمع بينهما تاريخ تميّز من الشراكة الناجحة في تنفيذ عدد من البرامج الدراسية والتأهيلية الرائدة.

وقال رئيس جامعة النيل، أن البنك التجاري الدولي يُعد أحد أهم المؤسسات المصرفية في مصر والمشهود لها بالتميز على مستوى العالم، وأن الجامعة تفتح كلياتها ومجالتها البحثية لخدمة المبادرات الرائدة والمؤسسات المصرفية التي لها دور مهم في دعم متطلبات السوق والاقتصاد المصري وتأهيل الخريجين.

وأشار الدكتور وائل عقل، أن الهدف من مذكرة التفاهم التي تم توقيعها هو إعداد جيل جديد من المتخصصين في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدة القطاع المغربي على خدمة السوق بشكل أفضل.

وفي تعليقه على البرنامج، أكد السيد/ شريف لقمان - وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الشمول المالي على دعم البنك المركزي لمثل هذه الشراكات التي تعقدها الجامعات مع البنوك للتنقيف المالي للفئات المختلفة من المواطنين والتعریف بالخدمات والمنتجات المالية، كما أثني على الجهود التي تقوم بها كافة البنوك والتي ساهمت في تحقيق قفزة في معدلات الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة، ولفت لقمان إلى أن هذه الاتفاقية تُعد استكمالاً وتنفيذًا لرؤية واستراتيجية البنك المركزي لمساندة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتنقيف طلبة المدارس والجامعات لتخريج كوادر

مؤهلة لسوق العمل من أجل فهم أفضل لطبيعة وبيئة عمل تلك المشروعات واحتياجاتها التمويلية، مثيراً إلى التعاون المثمر بين البنك المركزي المصري وجامعة النيل الأهلية من خلال مبادرة رواد النيل والتي تُعد من أهم المبادرات الحالية الداعمة للشباب ورواد الأعمال.

في سياق متصل أفاد الدكتور/ حسن يوسف علي، عميد كلية الإدارة بجامعة النيل، أنه بموجب مذكرة التفاهم ستقوم كلية إدارة الأعمال بالجامعة بتطوير مسار جديد معنني بالـ "التمويل المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة" لتصبح الجامعة بهذا البرنامج رائدة في هذا التخصص الجديد الذي تقوم بتنفيذه بالتعاون مع البنك التجاري الدولي، بصفتها "شريك مؤسس"، خاصة وأن البنك التجاري الدولي سيشارك في تطوير البرنامج من حيث المحتوى والأساتذة المعندين بتقادمه.

من جانها أكدت الدكتورة/ داليا عبد القادر - رئيس قطاع التمويل المستدام بالبنك التجاري الدولي - أن دمج مفهوم الاستدامة بأبعاد البيئية والمجتمعية والحكومة في مناهج التعليم بالجامعات المصرية أمر حيوى، حيث أن التعليم له دور رئيسي في الارساع بتحول الاقتصادات والمجتمعات نحو التنمية المستدامة، لذلك يسعى البنك التجاري الدولي للتعاون مع المؤسسات التعليمية السباقة التي تسعى دائماً لابتكار وتطوير المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات سوق العمل والتوجهات الوطنية والدولية والتي تحتم التحول نحو التنمية المستدامة.

وأوضح الأستاذ رشوان حمادي من البنك التجاري الدولي على أهمية هذا البرنامج ودوره في الدمج بين الجانب الأكاديمي والعملي للشباب، وأثره الفعال في إعداد كوادر مؤهلة لسوق العمل تملك المهارات والمعرفة التطبيقية لخدمة القطاع المصرفي.

وأعرب السادة الحضور من البنك التجاري الدولي على امتنانهم لتلك الشراكة مع جامعة النيل والتي تأتي من منطلق ثقة وقناعة البنك التجاري الدولي بأهمية تطوير العنصر البشري وخاصة الشباب، لما للشباب من دور فعال في تطور الاقتصاد ونمو المجتمع.

يدرك أن هذا البرنامج يعبر عن أحد التوجهات الاستراتيجية لجامعة النيل والبنك التجاري الدولي التي تسعى لتجويه خبراتها وقدراتها لدعم المبادرات القومية من خلال الشركات الاستراتيجية، لتقديم قيمة مضافة للمجتمع عبر برامج ومشروعات تهدف إلى التأثير المباشر في الصناعة وتقديم حلول متطرفة لسد الفجوة في القدرات التي يحتاجها سوق العمل لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.